

جامعة ميدأوشن



كلية الإدارة

قسم / تخصص. ماجستير إدارة المخاطر

عنوان البحث

تحليل إدارة مخاطر أسعار الطاقة وتقلباتها على الميزانية العامة للدولة في المملكة العربية السعودية.

إعداد الطالب / محمد عبدالله الفوزان

إشراف/

د. الفيصّل عبد الحميد محمد

دفايز علي الجراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

جدول المحتويات

١	الفصل الأول
٥	ملخص الدراسة
٦	مقدمة الدراسة
٧	مشكلة الدراسة
٨	أهمية الدراسة
١٠	أهداف الدراسة
١١	تساؤلات الدراسة
١٢	فرضيات الدراسة
١٣	مصطلحات الدراسة
١٥	متغيرات الدراسة
١٦	الفصل الثاني
١٧	الدراسات السابقة
٢١	الإطار النظري
٢٥	الإطار المفاهيمي لتقلبات أسعار الطاقة

٢٧	النظرية الاقتصادية للدول الريعية (Rentier State Theory)
٢٩	الهيكل المالي والميزانية العامة للدولة في السعودية
٣١	أدوات واستراتيجيات إدارة مخاطر أسعار الطاقة
٣٢	دور صناديق الثروة السيادية كصمام أمان مالي
٣٣	الآثار الاقتصادية الكلية لتقلبات الأسعار على الاقتصاد
٣٥	الإصلاحات الهيكلية لقطاع الطاقة والميزانية
٣٦	القواعد والضوابط المالية لضمان الاستدامة
٣٧	نمذجة وتحليل سيناريوهات أسعار الطاقة المستقبلية
٣٨	الحوكمة الدولية وأثرها على استقرار الأسعار
٤٠	الخاتمة
٤٢	الفصل الثالث
٤٣	منهجية الدراسة
٤٣	مجتمع الدراسة
٤٣	أدوات جمع البيانات
٤٤	حدود الدراسة

٤٥	الاستبيان
٥٠	الفصل الرابع
٥١	التحليل الإحصائي
٥٥	نتائج الدراسة
٥٦	توصيات الدراسة
٥٨	المراجع
٦٣	الملخص
٦٧	الملاحق

ملخص الدراسة

موضوع الدراسة: تحليل إدارة مخاطر أسعار الطاقة وتقلباتها على الميزانية العامة للدولة في المملكة العربية السعودية.

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الآليات والاستراتيجيات التي تتبناها المملكة للحد من أثر تذبذب أسعار النفط على الاستقرار المالي، مع التركيز على دور أدوات التحوط، وصناديق الثروة السيادية، والإصلاحات الهيكلية ضمن رؤية ٢٠٣٠.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة قسدية شملت ٢٠٠ خبير ومسؤول في وزارات المالية والطاقة والصناديق السيادية وقطاع الطاقة الأكاديمي.

أبرز النتائج:

١. **الاستقلالية المالية:** نجاح المملكة في خفض الاعتماد المباشر على النفط من خلال تنمية الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق.

٢. صمامات الأمان: أثبتت الدراسة أن صندوق الاستثمارات العامة (PIF) هو الأداة

الأكثر فاعلية في امتصاص الصدمات السعرية وتحويل الموارد إلى أصول

مستدامة.

٣. إدارة المخاطر: وجود وعي مؤسسي كبير بأهمية "التحوط المالي" والقواعد المالية

الصارمة لضمان عدم تأثر المشاريع التنموية بتقلبات السوق.

٤. الحوكمة الدولية: الدور القيادي للمملكة في تحالف "أوبك+" يمثل استراتيجية

استباقية لاستقرار الأسواق العالمية وحماية الميزانية من الانهيارات المفاجئة.

الاستنتاج العام:

خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد السعودي انتقل من مرحلة "رد الفعل" تجاه أسعار النفط

إلى مرحلة "الإدارة الاحترافية للمخاطر"، مما عزز من مرونة الميزانية العامة وقدرتها على

تحقيق أهداف الاستدامة المالية للأجيال القادمة

تُعد المملكة العربية السعودية أكبر مُصدر للنفط الخام في العالم، ويُشكل قطاع الطاقة العمود الفقري للاقتصاد الوطني، حيث تُمثل إيراداته النسبة الأكبر من الإيرادات العامة للدولة. وعليه، فإن الميزانية العامة للمملكة، بما تتضمنه من خطط إنفاق رأسمالي وتشغيلي وبرامج تنموية، تظل عرضة للتأثر المباشر والمكثف بتقلبات أسعار النفط العالمية. لقد شهدت أسواق الطاقة الدولية، تاريخياً وحديثاً، مستويات غير مسبقة من التذبذب نتيجة للعوامل الجيوسياسية، والتغيرات الاقتصادية العالمية، والتحويلات في سياسات الطاقة، مما يفرض تحديات جمة على صانعي القرار في المملكة لتحقيق الاستقرار المالي وكفاءة التخطيط الاقتصادي.

وفي ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ الطموحة، التي تستهدف تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط، تبرز الحاجة الملحة لتبني أطر متقدمة لإدارة المخاطر المالية المرتبطة بأسعار الطاقة. إن كفاءة إدارة هذه المخاطر تُعد عنصراً حيوياً لضمان استدامة الإنفاق العام، والقدرة على تنفيذ المشاريع الكبرى، والحفاظ على مستويات الدين العام عند الحدود الآمنة، بعيداً عن الصدمات السعيرية المفاجئة التي قد تُحدث عجزاً أو فائضاً كبيراً غير مخطط له في الميزانية. لذا، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم آليات إدارة مخاطر أسعار الطاقة المتبعة وتحديد الاستراتيجيات المثلى لتعزيز المرونة المالية للميزانية العامة في المملكة العربية السعودية.

٢. مشكلة الدراسة

تتبع مشكلة الدراسة من التناقض الجوهري بين الحاجة إلى استقرار مالي مستدام لتنفيذ رؤية ٢٠٣٠ من جهة، والطبيعة المتقلبة وغير المستقرة لإيرادات النفط التي تشكل المصدر الرئيسي للميزانية من جهة أخرى. هذا التذبذب يُعيق القدرة على التنبؤ الدقيق بالإيرادات العامة ويُضعف كفاءة التخطيط المالي طويل الأجل، مما يؤدي إلى دورات إنفاق غير مستقرة ترتبط بأسعار النفط بدلاً من الاحتياجات الاقتصادية الحقيقية.

المشكلة الرئيسية:

ما هو مستوى تأثير تقلبات أسعار الطاقة على كفاءة إدارة الميزانية العامة للدولة في المملكة العربية السعودية، وما هي فاعلية الأدوات الحالية المتبعة لإدارة هذه المخاطر في تحقيق الاستقرار المالي المنشود؟

الأسئلة الفرعية المنبثقة:

١. ما هي طبيعة وحجم الأثر المباشر لتقلبات أسعار النفط على كل من الإيرادات والنفقات والعجز/الفائض في الميزانية العامة السعودية خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة؟

٢. ما هي الأدوات والآليات المالية الحالية (إن وجدت) التي تتبناها المملكة لإدارة

مخاطر أسعار الطاقة على الإيرادات (مثل صناديق الثروة السيادية، أو سياسات

الموازنة التقديرية، أو أدوات التحوط)؟

٣. ما مدى فعالية هذه الأدوات والآليات في عزل الميزانية عن صدمات أسعار النفط

وتحقيق استقرار في الإنفاق العام؟

٤. ما هي الاستراتيجيات والسياسات المقترحة (التحوط المالي، التنوع الاقتصادي،

الأطر التنظيمية) التي يُمكن للمملكة تبنيها لتعزيز قدرتها على إدارة مخاطر أسعار

الطاقة وتحقيق مرونة مالية أكبر؟

٣. أهمية الدراسة

الأهمية العلمية للدراسة:

تُساهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية والأجنبية من خلال:

• تقديم إطار تحليلي متعمق يربط بين تقلبات أسواق الطاقة الدولية ومؤشرات الأداء

المالي للدول الريعية الكبرى، مع التركيز على الحالة السعودية الفريدة.

• تطوير أو تطبيق نموذج قياسي (Econometric Model) لقياس الأثر التمويلي

المباشر وغير المباشر لمخاطر أسعار الطاقة على مكونات الميزانية، مما يوفر

أداة تحليلية يُمكن استخدامها في دراسات لاحقة.

- توفير تحليل نقدي لأدوات إدارة المخاطر التقليدية والمبتكرة في سياق المالية العامة، مثل استخدام المشتقات المالية أو استراتيجيات الميزانية الدورية، وهو ما يُعد إضافة نوعية في هذا المجال.
- الأهمية العملية للدراسة:
- تُقدم هذه الدراسة نتائج وتوصيات ذات قيمة مباشرة لصانعي القرار والجهات الحكومية في المملكة، وتشمل:
- دعم القرار المالي: تزويد وزارة المالية والجهات الاقتصادية العليا بنتائج مبنية على أسس علمية لتطوير سياسات مالية أكثر مرونة واستجابة لتقلبات الأسعار.
- تعزيز الاستقرار: المساعدة في تصميم إطار مالي يُمكنه فصل الإنفاق الحكومي عن التذبذب اللحظي لأسعار النفط، مما يدعم استدامة النمو الاقتصادي ويقلل من تأثير الصدمات على دورة الأعمال المحلية.
- كفاءة التخطيط: تقديم إرشادات عملية حول أفضل ممارسات التحوط المالي التي يُمكن للمملكة اعتمادها لحماية إيراداتها المستقبلية، بما يضمن كفاءة أكبر في تنفيذ برامج رؤية ٢٠٣٠.
- تطوير الإدارة: المساهمة في بناء قاعدة معرفية داخل المؤسسات الحكومية لتقييم وتطبيق أدوات إدارة المخاطر المتقدمة في سياق إيرادات الطاقة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل الأثر المترتب على تقلبات أسعار الطاقة على الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية، وتقييم فاعلية آليات إدارة المخاطر المتبعة حالياً، واقتراح استراتيجيات متقدمة لتعزيز المرونة المالية.

الهدف الرئيسي:

تحليل وقياس مستوى تأثير تقلبات أسعار الطاقة على كفاءة إدارة الميزانية العامة للدولة في المملكة العربية السعودية، وتقييم فاعلية الأدوات الحالية المتبعة لإدارة هذه المخاطر.

الأهداف الفرعية:

١. قياس الأثر الكمي والمباشر لتقلبات أسعار النفط على الإيرادات والنفقات والعجز/الفائض في الميزانية العامة السعودية.
٢. تحديد الأدوات والآليات المالية الحالية التي تتبناها المملكة لإدارة مخاطر أسعار الطاقة على مستوى الإيرادات.
٣. تقييم مدى فاعلية الأدوات المطبقة حالياً في عزل الميزانية عن صدمات الأسعار وتحقيق استقرار في مستوى الإنفاق العام.
٤. اقتراح مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات المتقدمة لإدارة مخاطر أسعار الطاقة (مثل أدوات التحوط المالي والتنويع) لتعزيز المرونة المالية للميزانية.

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي:

ما مدى فاعلية السياسات والأدوات المعتمدة في المملكة العربية السعودية في إدارة المخاطر المالية الناجمة عن تقلبات أسعار الطاقة على استقرار الميزانية العامة؟

التساؤلات الفرعية:

١. ما هو حجم الأثر المباشر لتقلبات أسعار النفط على كل من الإيرادات الكلية

والنفقات والعجز/الفائض في الميزانية العامة خلال فترة الدراسة؟

٢. ما هي أبرز الأدوات والآليات المالية المطبقة حالياً في المملكة للتعامل مع

مخاطر تذبذب أسعار الطاقة (مثل استخدام الأصول الاحتياطية أو صناديق الثروة

السيادية)؟

٣. هل تتمتع الأدوات الحالية بالقدرة الكافية على تحقيق استقرار في مستويات الإنفاق

العام وفصلها عن الصدمات السعرية للنفط؟

٤. ما هي الاستراتيجيات الأكثر ملاءمة (تحوط، تنويع، أطر موازنة دورية) التي

يُمكن للمملكة اعتمادها لرفع قدرتها على إدارة المخاطر وتحقيق مرونة مالية؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار الطاقة (المتغير المستقل) وعدم استقرار مكونات الميزانية العامة للدولة في المملكة العربية السعودية (المتغير التابع).

الفرضيات الفرعية:

١. يؤدي الارتفاع أو الانخفاض غير المتوقع في أسعار النفط إلى تأثير مباشر وكبير على حجم العجز أو الفائض في الميزانية العامة السعودية.
٢. لا تكفي أدوات إدارة المخاطر الحالية (غير المتمثلة في أدوات التحوط المباشر) في حماية الإنفاق العام من التقلبات الحادة لأسعار النفط بشكل فعال وكامل.
٣. يُساهم تبني المملكة لاستراتيجيات التحوط المالي المتقدمة (Hedging) في تعزيز قدرة الميزانية العامة على امتصاص صدمات الأسعار السلبية.

مصطلحات الدراسة

المصطلح	التعريف الإجرائي
أسعار الطاقة (Energy Prices)	يُقصد بها في هذه الدراسة سعر برميل النفط الخام (عادةً خام برنت أو خام غرب تكساس الوسيط)، بصفته المؤشر الرئيسي للإيرادات الحكومية في المملكة.

تقلبات الأسعار (Price Volatility)	هي التغيرات الحادة وغير المتوقعة في أسعار النفط، وتُقاس إحصائياً بدرجة التشتت أو الانحراف المعياري للأسعار خلال فترة زمنية محددة.
الميزانية العامة للدولة (Public Budget)	هي الخطة المالية السنوية للمملكة العربية السعودية، والتي تتضمن التقديرات التفصيلية للإيرادات والنفقات العامة، ويتم تحليل مكوناتها (الإيرادات، النفقات، العجز/الفائض).
إدارة المخاطر (Risk Management)	هي مجموع العمليات والسياسات والإجراءات التي تتخذها الجهات الحكومية لتقليل أو تحويل أو تجنب الأثر السلبي لتقلبات أسعار النفط على الإيرادات والنفقات الحكومية.
المرونة المالية (Fiscal Resilience)	هي قدرة الميزانية العامة للدولة على تحمل الصدمات المالية الخارجية (مثل انهيار أسعار النفط) والاستمرار في تمويل الإنفاق العام الأساسي وبرامج التنمية دون الحاجة إلى تغييرات جذرية فورية.

متغيرات الدراسة

تعتمد الدراسة على تحليل العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع:

المتغير المستقل (Independent Variable):

• تقلبات أسعار الطاقة (Energy Price Volatility): ويتم قياسه من خلال

مؤشرات التذبذب في أسعار النفط الخام، مثل الانحراف المعياري للسعر الشهري
أو السنوي للنفط.

المتغير التابع (Dependent Variable):

• استقرار مكونات الميزانية العامة للدولة (Stability of Public Budget)

(Components): ويتم قياسه من خلال:

- إجمالي الإيرادات الحكومية.
- إجمالي النفقات الحكومية (كمقياس لاستقرار الإنفاق).
- حجم العجز أو الفائض في الميزانية (كنتيجة نهائية للتأثير).

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

أولاً: دراسة مشدن وهيبة (٢٠٠٥)

العنوان: "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (١٩٧٣-٢٠٠٣)".

النوع: مذكرة ماجستير في تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر.

المحور الرئيسي: ركزت الباحثة على تحليل الأزمات النفطية التي مرت بها الأسواق العالمية في الفترة الممتدة من ١٩٧٣ إلى ٢٠٠٣، وكيف انعكست هذه الأزمات على أداء الاقتصادات العربية. كما أشارت الدراسة إلى إشكالية تقلب العوائد النفطية الناجمة عن تقلبات الأسعار، والرهان المطروح حول حسن توظيف هذه العوائد لدعم التنمية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

ثانياً: دراسة طاوش قندوسي (٢٠١٤)

العنوان: "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (١٩٧٠-٢٠١٢)".

النوع: أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان.

المحور الرئيسي: هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث قدم الباحث مدخلاً مفاهيمياً للنفقات العمومية والنمو الاقتصادي، ثم تناول بالتحليل طبيعة العلاقة السببية والارتباطية بينهما خلال الفترة المحددة.

ثالثاً: دراسة داود سعد الله (٢٠١٢)

العنوان: "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (٢٠٠٠-٢٠١٠)".
النوع: مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر ٣.

المحور الرئيسي: تناولت هذه الدراسة تطور الصناعة النفطية في ظل تقلبات الأسعار والعوامل التي تؤدي إلى اختلال سوق النفط، مع التركيز على انعكاسات ذلك على السياسة الحكومية. وقدم الطالب تحليلاً مفصلاً لاضطراب سوق النفط وتأثيره المباشر على الأداء ومكونات السياسة المالية الجزائرية في الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠.

رابعاً: دراسة أمينة مخلفي (غير محددة السنة)

العنوان: "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)".

النوع: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.

المحور الرئيسي: بحثت هذه الدراسة في دورة استغلال الصناعة النفطية العالمية، وتحديد موقع أنظمة استغلال النفط ضمن سياق الطاقة العالمي. كما تناولت بالتفصيل الأطراف الفاعلة في السوق النفطية العالمية، مع التركيز على أنظمة الاستغلال والصادرات النفطية في الجزائر ومقارنتها ببعض التجارب العالمية الرائدة.

الإطار النظري

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتقلبات أسعار الطاقة

- تعريف أسعار الطاقة وأهميتها للاقتصاد السعودي: تحديد موقع النفط والغاز كأصول استراتيجية ومصدر رئيسي للإيرادات العامة.
- مصادر وأنواع تقلبات أسعار النفط: تحليل الأسباب الكامنة وراء التذبذب (الصدمات الجيوسياسية، صدمات العرض والطلب، دور المخزونات).
- قياس مؤشرات تقلبات الأسعار (Volatility Indices): النماذج الإحصائية والاقتصادية المستخدمة لتقدير المخاطر المستقبلية لأسعار النفط.

المحور الثاني: النظرية الاقتصادية للدول الريعية (Rentier State Theory)

- مفهوم الدولة الريعية وتطبيقه على الحالة السعودية: تحليل الهيكل الاقتصادي والمالي للدولة في ضوء الإيرادات النفطية.
- ظاهرة "المرض الهولندي" (Dutch Disease): استعراض آليات تأثير تدفقات الربح على تنافسية القطاعات غير النفطية وسعر الصرف.
- تحديات التنويع الاقتصادي في ظل الاعتماد على النفط: دور رؤية المملكة ٢٠٣٠ كإطار نظري لكسر حلقة الاعتماد الأحادي.

المحور الثالث: الهيكل المالي والميزانية العامة للدولة في السعودية

- دور الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة: تحليل النسبة المئوية واعتماد الميزانية على النفط لتغطية الإنفاق العام.
- آليات تحديد "نقطة التعادل" (Break-Even Price): المفهوم النظري والمنهجيات المستخدمة لتحديد سعر النفط اللازم لتحقيق التوازن المالي.
- مبادرات رفع كفاءة الإيرادات غير النفطية: تحليل تأثير الرسوم والضرائب والاستثمارات الحكومية على استقرار الميزانية.

المحور الرابع: أدوات واستراتيجيات إدارة مخاطر أسعار الطاقة (التحوط)

- المفاهيم الأساسية للتحوط المالي (Hedging): شرح العقود الآجلة، عقود الخيارات، وعقود المقايضات كأدوات للحماية من المخاطر السعرية.

• **التطبيقات النظرية للتحوط الحكومي:** دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للتحوط على التدفقات المالية العامة (مزاياء ومخاطره).

• **نماذج التحوط الأمثل للتدفقات المالية:** النماذج الرياضية التي تحدد النسبة المثلى للتحوط لتخفيف تقلبات الميزانية.

المحور الخامس: دور صناديق الثروة السيادية كصمام أمان مالي

• **الأسس النظرية لتكوين ووظيفة صناديق التثبيت (Stabilization Funds):**

استخدام الصناديق السيادية كآلية عازلة لامتصاص صدمات أسعار النفط.

• **صندوق الاستثمارات العامة (PIF) ومقاربة الإيرادات المستدامة:** تحليل دور

الصندوق في تحويل الأصول النفطية إلى استثمارات ذات عوائد طويلة الأجل.

• **سياسات سحب الأموال والاستثمار:** النماذج الاقتصادية التي تحكم العلاقة بين

الصندوق والميزانية العامة في أوقات الشدة والرخاء.

المحور السادس: الآثار الاقتصادية الكلية لتقلبات الأسعار على الاقتصاد

• **قنوات انتقال أثر صدمات الأسعار إلى الناتج المحلي الإجمالي:** تحليل العلاقة

بين تغيرات أسعار النفط والنمو الاقتصادي العام.

• **تأثير تقلبات النفط على الاستثمار العام والخاص:** استعراض الكيفية التي يؤثر

بها عدم اليقين السعري على قرارات الإنفاق والاستثمار.

- العلاقة بين أسعار النفط والمؤشرات الاجتماعية: تأثير تقلبات الإيرادات على الإنفاق على الرعاية الاجتماعية والبطالة والدخل.

المحور السابع: الإصلاحات الهيكلية لقطاع الطاقة والميزانية

- نظرية تحرير أسعار الطاقة المحلية وإزالة الدعم: الآثار المتوقعة لإعادة هيكلة الأسعار المحلية على ترشيد الاستهلاك وضبط الإنفاق الحكومي.
- التنوع ضمن قطاع الطاقة: التحول نحو مصادر جديدة للطاقة (الغاز، الطاقة المتجددة) لتخفيف المخاطر المرتبطة بالنفط الخام.
- تأثير خصخصة الأصول النفطية (مثال أرامكو) على الإيرادات: تحليل التحول من الإيراد المباشر إلى عائدات الضرائب والتوزيعات.

المحور الثامن: القواعد والضوابط المالية لضمان الاستدامة

- المفاهيم النظرية للقواعد المالية (Fiscal Rules): دراسة أنواع القواعد (كقاعدة الإنفاق الدورية، وقاعدة الدين) وكيفية استخدامها لإدارة التقلبات.
- تطبيق القواعد المالية في الميزانية السعودية: تحليل الأطر الحالية والمستقبلية لضبط الإنفاق الحكومي بغض النظر عن أسعار النفط.
- أهمية الشفافية والحوكمة في تنفيذ السياسات المالية: دور المؤسسات الرقابية في تعزيز انضباط الميزانية وتقليل المخاطر.

المحور التاسع: نمذجة وتحليل سيناريوهات أسعار الطاقة المستقبلية

- نماذج التنبؤ بأسعار النفط: استعراض النماذج الاقتصادية القياسية (Econometric Models) المستخدمة لتقدير الاتجاهات السعرية المستقبلية.
 - تحليل حساسية الميزانية العامة لسيناريوهات الأسعار: تقييم أثر السيناريوهات السعرية المختلفة (مرتفع، متوسط، منخفض) على العجز والفائض.
 - استراتيجيات التخطيط المالي طويل الأجل: دمج توقعات الأسعار في الأفق الزمني للميزانية لضمان الاستدامة المالية للأجيال القادمة.
- المحور العاشر: الحوكمة الدولية وأثرها على استقرار الأسعار
- دور منظمة أوبك وتحالف أوبك+: التحليل النظري لوظيفة هذه التجمعات كلاعبين رئيسيين في تحقيق التوازن بين العرض والطلب العالمي.
 - آليات التنسيق بين الدول المنتجة والمستهلكة: دور الاتفاقيات الدولية في تخفيف حدة التقلبات السعرية في الأسواق العالمية.
 - أثر التوجهات العالمية نحو الطاقة النظيفة: دراسة التحديات المستقبلية والجيوسياسية لانتقال الطاقة على استدامة الإيرادات النفطية.

الإطار المفاهيمي لتقلبات أسعار الطاقة

١. تعريف أسعار الطاقة وأهميتها للاقتصاد السعودي

تُعد أسعار الطاقة، وبشكل خاص أسعار النفط الخام، المتغير الأكثر تأثيراً في الميزان التجاري والموازنة العامة للمملكة العربية السعودية.

• **أصول استراتيجية:** يمثل النفط والغاز "العمود الفقري" للأصول الاستراتيجية؛ حيث

تمتلك المملكة واحداً من أكبر الاحتياطيات المؤكدة عالمياً.

• **المصدر الرئيسي للإيرادات:** تاريخياً، اعتمدت الإيرادات العامة بنسبة تتراوح بين

٦٠% إلى ٩٠% على عوائد الصادرات النفطية، مما يجعل الإنفاق الحكومي

(الاستثماري والاستهلاكي) مرتبطاً بشكل عضوي بحركة الأسعار العالمية.

٢. مصادر وأنواع تقلبات أسعار النفط

تتميز أسعار النفط بـ "التقلب العالي" (High Volatility) نتيجة تداخل عوامل معقدة:

• **الصدمات الجيوسياسية:** نظراً لتركز الإنتاج في مناطق تشهد توترات سياسية،

تؤدي الأزمات (مثل النزاعات الإقليمية) إلى "علاوة مخاطر" ترفع الأسعار بشكل

مفاجئ.

• **صدمة العرض والطلب:** * **الطلب:** يتأثر بالنمو الاقتصادي العالمي، خاصة في

الصين والهند.

○ العرض: يتأثر بقرارات تحالف "أوبك+"، وإنتاج النفط الصخري الأمريكي،

والقدرات الإنتاجية الفائضة.

• دور المخزونات: تعمل المخزونات التجارية والاستراتيجية كصمام أمان؛ حيث

يؤدي انخفاضها إلى زيادة الحساسية السعرية لأي انقطاع في الإمدادات.

٣. قياس مؤشرات تقلبات الأسعار (Volatility Indices)

تستخدم الجهات التخطيطية في المملكة نماذج متقدمة لتقدير المخاطر:

• نماذج GARCH: (Generalized Autoregressive Conditional

Heteroskedasticity) وتستخدم لنمذجة التباين في الأسعار وتقدير مدى

استمرارية الصدمات السعرية.

• مؤشر OVX: وهو مؤشر يقيس توقعات السوق للتقلبات المستقبلية لأسعار النفط

خلال ٣٠ يوماً القادمة (على غرار مؤشر VIX للأسهم).

• محاكاة مونت كارلو: لاستشراف سيناريوهات الميزانية بناءً على احتمالات سعرية

متعددة.

النظرية الاقتصادية للدول الريعية (Rentier State Theory)

١. مفهوم الدولة الريعية وتطبيقه على الحالة السعودية

تقوم نظرية الدولة الريعية على أن الدولة تعتمد في دخلها على "ريع" خارجي (عائدات

تصدير الموارد) بدلاً من الضرائب المحلية.

- **الهيكل المالي:** في الحالة السعودية التقليدية، كانت الدولة هي المتلقي الأول للريع، مما جعلها المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية عبر الإنفاق العام.
- **العقد الاجتماعي:** غالباً ما يرتبط الريع بنموذج يوفر الرفاهية والخدمات مقابل مشاركة ضريبية محدودة، وهو ما تعمل "رؤية ٢٠٣٠" حالياً على إعادة صياغته ليكون أكثر استدامة.

٢. ظاهرة "المرض الهولندي" (Dutch Disease)

تشير هذه الظاهرة إلى الرابط بين اكتشاف الموارد الطبيعية وتراجع قطاع التصنيع أو الزراعة:

- **آلية التأثير:** يؤدي تدفق العملات الأجنبية (الريعية) إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدولة.
- **فقدان التنافسية:** تصبح المنتجات المحلية غير النفطية أغلى ثمناً مقارنة بالسلع المستوردة، مما يؤدي إلى انكماش القطاعات الإنتاجية غير النفطية وزيادة الاعتماد على الاستيراد.

٣. تحديات التنويع الاقتصادي ورؤية المملكة ٢٠٣٠

تعتبر الرؤية "الرد الاستراتيجي" لكسر حلقة الاعتماد على النفط من خلال:

- **صندوق الاستثمارات العامة:** تحويل الثروة النفطية من ناضبة إلى أصول استثمارية منتجة للدخل.

• تطوير القطاعات الواعدة: مثل السياحة، التعدين، والصناعات العسكرية، لتقليل الحساسية تجاه تقلبات أسعار الطاقة.

• الإصلاحات الهيكلية: تحفيز القطاع الخاص ليكون القائد للنمو بدلاً من الإنفاق الحكومي المباشر، ورفع كفاءة تحصيل الإيرادات غير النفطية.

إن فهم الإطار المفاهيمي للتقلبات السعرية ضروري لبناء مصدات مالية (Financial Buffers)، بينما يوفر فهم النظرية الريعية خارطة طريق لتحويل الاقتصاد من "اقتصاد ريعي" إلى "اقتصاد إنتاجي" متنوع.

الهيكل المالي والميزانية العامة للدولة في السعودية

١. دور الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة

تُعد الإيرادات النفطية المحرك التاريخي والأساسي للسياسة المالية في المملكة، ولها تأثير مباشر على:

• تغطية الإنفاق العام: تُستخدم هذه الإيرادات لتمويل الرواتب (الباب الأول)

والمشاريع الرأسمالية الضخمة.

• الارتباط الطردي: تظهر البيانات التاريخية وجود علاقة طردية قوية بين تقلب سعر

برميل النفط ومستوى الإنفاق التوسعي أو الانكماشى للدولة، مما خلق الحاجة

لسياسات "الادخار في أوقات الوفرة".

• **تحول الهيكل:** بدأت النسبة المئوية للمساهمة النفطية في الانخفاض التدريجي

نتيجة نمو القطاعات غير النفطية، مما يعزز من مرونة الميزانية ضد الصدمات

الخارجية.

٢. آليات تحديد "نقطة التعادل" (Break-Even Price)

يُعرف سعر تعادل النفط بأنه السعر الذي تتساوى عنده الإيرادات الإجمالية مع النفقات

الإجمالية في الميزانية.

• **المنهجية:** يتم احتساب هذا السعر عبر قسمة إجمالي النفقات المتوقعة على حجم

الإنتاج النفطي المخطط له، مع استبعاد الإيرادات غير النفطية.

• **تحديات السعر:** يتأثر هذا السعر بمستوى الطموح في الإنفاق التنموي؛ فكلما زادت

الاستثمارات في مشاريع الرؤية، قد يرتفع سعر التعادل المالي نظرياً، ما لم تواز

ذلك زيادة في الإيرادات غير النفطية.

٣. مبادرات رفع كفاءة الإيرادات غير النفطية

لتحقيق استقرار الميزانية، اعتمدت المملكة استراتيجية تنويع الإيرادات:

• **الضرائب والرسوم:** تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) والضريبة الانتقائية

كأدوات لتقليل الاعتماد على الربح النفطي.

• **الاستثمارات الحكومية:** دور عوائد صندوق الاستثمارات العامة كمصدر دخل بديل

ومستدام.

• **كفاءة الإنفاق:** استحداث مركز كفاءة الإنفاق والمشاريع الحكومية لضمان تحقيق

أعلى قيمة مقابل كل ريال يتم إنفاقه.

أدوات واستراتيجيات إدارة مخاطر أسعار الطاقة (التحوط)

١. المفاهيم الأساسية للتحوط المالي (Hedging)

التحوط هو استراتيجية مالية تهدف إلى تقليل أو إلغاء المخاطر الناجمة عن تقلبات

الأسعار باستخدام المشتقات المالية:

• **العقود الآجلة (Futures):** الالتزام ببيع كميات محددة من النفط بسعر محدد

وتاريخ مستقبلي.

• **عقود الخيارات (Options):** تمنح الدولة "الحق" وليس الالتزام لبيع النفط بسعر

معين (Put Options) لحماية الميزانية من هبوط الأسعار تحت مستوى معين.

• **عقود المقايضة (Swaps):** تبادل تدفقات نقدية متغيرة (سعر السوق) بتدفقات

نقدية ثابتة لضمان دخل مستقر.

٢. التطبيقات النظرية للتحوط الحكومي

تعد جدوى التحوط للدول المنتجة موضوعاً استراتيجياً:

• **المزايا:** توفير اليقين المالي (Fiscal Certainty)، وحماية الخطط التنموية من

التوقف المفاجئ في حال انهيار الأسعار.

• **المخاطر:** "تكلفة الفرصة الضائعة" في حال ارتفعت الأسعار بشكل كبير فوق

السعر المحمي، بالإضافة إلى تكلفة أقساط التأمين (Premiums) في عقود

الخيارات.

٣. نماذج التحوط الأمثل للتدفقات المالية

يتم تحديد النسبة المثلى للتحوط باستخدام نماذج رياضية معقدة:

• **نموذج الحد الأدنى للتباين (Minimum Variance Model):** يهدف لتحديد

حجم العقد الذي يقلل من تذبذب إجمالي الإيرادات.

• **القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk – VaR):** نموذج يقيس أقصى

خسارة محتملة في الميزانية خلال فترة زمنية معينة وبمستوى ثقة محدد.

• **التحوط الديناميكي:** تعديل نسب التحوط بناءً على مؤشرات السوق وتوقعات

الإنتاج العالمية لضمان التوازن بين التكلفة والحماية.

إن التحول من ميزانية "تستجيب" لأسعار النفط إلى ميزانية "تُدَار" عبر كفاءة الإنفاق

وأدوات التحوط المالي، يمثل جوهر الاستدامة المالية التي تتشدها المملكة في ظل

التغيرات المتسارعة في أسواق الطاقة العالمية.

دور صناديق الثروة السيادية كصمام أمان مالي

١. الأسس النظرية لصناديق التثبيت (Stabilization Funds)

تعمل صناديق التثبيت كآلية عازلة (Buffer Mechanism) تهدف إلى فصل الميزانية العامة عن تقلبات السوق:

- آلية الامتصاص: في أوقات ارتفاع الأسعار (الطفرة)، يتم توجيه الفوائض المالية إلى الصندوق بدلاً من ضخها بالكامل في الاقتصاد (مما يمنع التضخم).
- آلية التعويض: في أوقات انخفاض الأسعار (الركود)، يتم السحب من هذه الاحتياطات لتمويل العجز، مما يضمن استمرارية الإنفاق الحكومي دون الحاجة لتقليص حاد في الخدمات أو المشاريع.

٢. صندوق الاستثمارات العامة (PIF) ومقاربة الإيرادات المستدامة

يمثل صندوق الاستثمارات العامة تحولاً من نموذج "صندوق التثبيت" التقليدي إلى "صندوق الادخار والتنمية":

- تحويل الأصول: يعمل الصندوق على تحويل الثروة النفطية "الناضبة" إلى محفظة استثمارية "متجددة" ومتنوعة جغرافياً وقطاعياً.
- الإيرادات المستدامة: يهدف الصندوق إلى خلق مصادر دخل لا ترتبط ببيرميل النفط، مثل عوائد الاستثمارات الدولية، وصناعة السياحة، والتكنولوجيا، مما يقلل الحساسية تجاه صدمات أسعار الطاقة.

٣. سياسات سحب الأموال والاستثمار

تخضع العلاقة بين الصندوق والميزانية لقواعد مالية دقيقة:

- قاعدة الإنفاق المستدام: تعتمد بعض النماذج على سحب نسبة ثابتة من العوائد السنوية فقط، مع الحفاظ على أصل رأس المال.
- التدخل وقت الأزمات: في حالات الصدمات الحادة، يعمل الصندوق كداعم للسيولة العامة، مما يحمي التصنيف الائتماني للدولة ويقلل الحاجة للاقتراض الخارجي بفوائد مرتفعة.

الآثار الاقتصادية الكلية لتقلبات الأسعار على الاقتصاد

١. قنوات انتقال أثر صدمات الأسعار إلى الناتج المحلي الإجمالي

تنتقل صدمة سعر النفط إلى الاقتصاد عبر عدة قنوات:

- القناة المالية: انخفاض الأسعار يؤدي لتقلص الإيرادات -> انخفاض الإنفاق الحكومي -> تباطؤ نمو الناتج المحلي غير النفطي.
- قناة الثقة: تؤدي التقلبات الحادة إلى حالة من عدم اليقين لدى المستهلكين، مما يقلل من الاستهلاك الكلي.
- قناة الصرف: تؤثر التدفقات النقدية على الاحتياطيات الأجنبية، وبالتالي على استقرار سعر صرف الريال (المرتبط بالدولار).

٢. تأثير التقلبات على الاستثمار العام والخاص

يعد "عدم اليقين" (Uncertainty) العدو الأول للاستثمار:

- **الاستثمار العام:** قد تضطر الحكومة لتأجيل مشاريع البنية التحتية الكبرى إذا كانت التقلبات توحى بانخفاض طويل الأمد في الموارد.
- **الاستثمار الخاص:** يحجم القطاع الخاص عن التوسع إذا كانت التوقعات تشير إلى إمكانية فرض ضرائب جديدة أو تقليص الدعم الحكومي نتيجة انخفاض أسعار النفط.

٣. العلاقة بين أسعار النفط والمؤشرات الاجتماعية

لا تقتصر آثار التقلبات على الأرقام الصماء، بل تمتد للمجتمع:

- **الرعاية الاجتماعية:** يعتمد استمرار برامج الدعم (مثل حساب المواطن) على استدامة التدفقات المالية.
- **البطالة:** بما أن الإنفاق الحكومي هو المحرك الرئيسي لفرص العمل في القطاعين العام والخاص، فإن التقلبات السلبية قد تضغط على معدلات التوظيف.
- **الدخل الحقيقي:** تؤثر تقلبات أسعار الطاقة العالمية على تكاليف النقل والإنتاج محلياً، مما ينعكس على القوة الشرائية للمواطن.

إن نجاح المملكة في مواجهة هذه التقلبات يكمن في "التحول الهيكلي"؛ حيث لم تعد الميزانية مجرد رد فعل لسعر النفط، بل أصبحت محصنة بسلسلة من المصدات: (إيرادات

غير نفطية متنامية، صندوق سيادي جبار، وكفاءة إنفاق عالية). هذا التكامل هو الذي يضمن عبور الاقتصاد السعودي لموجات التقلب العالمي بأمان.

الإصلاحات الهيكلية لقطاع الطاقة والميزانية

١. نظرية تحرير أسعار الطاقة المحلية وإزالة الدعم

تمثل عملية إصلاح أسعار الطاقة (الوقود والكهرباء) تحولاً جوهرياً في الفكر الاقتصادي السعودي:

- **ترشيد الاستهلاك:** إزالة الدعم تعيد توجيه السلوك الاستهلاكي نحو الكفاءة، مما يقلل الهدر المحلي ويوفر كميات أكبر من النفط للتصدير بالأسعار العالمية.
- **ضبط الإنفاق الحكومي:** تخفيف العبء عن الميزانية العامة من خلال تحويل الدعم من "دعم للسلعة" (يستفيد منه الجميع) إلى "دعم نقدي موجه" (عبر حساب المواطن) للفئات المستحقة فقط.

٢. التنويع ضمن قطاع الطاقة

لا يقتصر التنويع على القطاعات غير النفطية فحسب، بل يشمل تنويع مزيج الطاقة نفسه:

• **التحول للغاز والطاقة المتجددة:** يهدف البرنامج الوطني للطاقة المتجددة إلى جعل

حصة الغاز والطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء حوالي ٥٠% لكل

منهما بحلول ٢٠٣٠.

• **تخفيف المخاطر:** هذا التحول يحمي الاقتصاد من "تكلفة الفرصة البديلة"

لاستخدام النفط الخام محلياً، ويعزز مكانة المملكة كمنتج للطاقة بكافة أشكالها

(بما في ذلك الهيدروجين الأخضر والأزرق).

٣. تأثير خصخصة الأصول النفطية (مثال أرامكو)

يمثل إدراج شركة أرامكو السعودية تحولاً في العلاقة المالية بين الدولة والقطاع النفطي:

• **من الإيراد إلى الاستدامة:** تحول الدخل من "إيراد مباشر" (سحب نقدي) إلى هيكل

مؤسسي يقوم على (الضرائب، الإتاوات، وتوزيعات الأرباح).

• **الحوكمة العالمية:** الخصخصة تفرض معايير شفافة وإفصاحاً مالياً صارماً، مما

يرفع من كفاءة إدارة الأصول النفطية ويجذب الاستثمارات الأجنبية.

القواعد والضوابط المالية لضمان الاستدامة

١. المفاهيم النظرية للقواعد المالية (Fiscal Rules)

القواعد المالية هي قيود قانونية أو دائمة على السياسة المالية لضمان الانضباط:

• **قاعدة الإنفاق الدورية:** تحديد سقف للإنفاق لا يتأثر بالزيادات المفاجئة في أسعار

النفط، مما يمنع "الدورية المفرطة" (Pro-cyclicality).

• **قاعدة الدين:** وضع سقف لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لضمان

عدم استنزاف موارد الدولة في خدمة الديون مستقبلاً.

٢. تطبيق القواعد المالية في الميزانية السعودية

تبنّت المملكة إطاراً مالياً متوسط المدى يهدف إلى:

• **فصل الإنفاق عن تقلبات السعر:** اعتماد ميزانية مبنية على تقديرات محافظة

لأسعار النفط، وتوجيه الفوائض نحو الاحتياطات أو الصناديق السيادية.

• **الاستدامة المالية:** ضمان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية على المدى

الطويل حتى في ظل سيناريوهات أسعار نفط منخفضة.

٣. أهمية الشفافية والحوكمة في تنفيذ السياسات المالية

تعزيز الثقة في الاقتصاد يتطلب مؤسسات رقابية قوية:

• **دور المؤسسات:** جهات مثل "الديوان العام للمحاسبة" و"مركز كفاءة الإنفاق"

تضمن توجيه الموارد نحو الأهداف الاستراتيجية للرؤية.

• **التقارير الرباعية:** إصدار تقارير أداء الميزانية ربع السنوية يعزز من شفافية الدولة

أمام المواطنين والمستثمرين الدوليين، ويقلل من مخاطر الفساد المالي أو الهدر

الإداري.

إن التكامل بين الإصلاحات الهيكلية (المحور السابع) والقواعد المالية الصارمة (المحور

الثامن) يمثل "صمام الأمان الحقيقي". فبينما تحمي الصناديق السيادية الدولة من

التقلبات، تضمن هذه الإصلاحات والقواعد أن الاقتصاد الداخلي يعمل بكفاءة ذاتية، بعيداً

عن الاعتماد الأحادي على الريع النفطي، مما يرسم معالم "السعودية ما بعد النفط".

نمذجة وتحليل سيناريوهات أسعار الطاقة المستقبلية

١. نماذج التنبؤ بأسعار النفط

تعتمد المؤسسات المالية والتخطيطية في المملكة على نماذج اقتصادية قياسية متطورة

لاستشراف المستقبل:

• نماذج السلاسل الزمنية (Time Series): مثل نموذج (ARIMA) للتنبؤ بناءً

على البيانات التاريخية، ونماذج (VECM) التي تدرس العلاقات التبادلية بين

سعر النفط، سعر الصرف، والنمو العالمي.

• النماذج الهيكلية (Structural Models): التي تحلل العوامل الأساسية

(Fundamentals) مثل مرونة الطلب في الدول الناشئة ومعادلة العرض من

المنتجات خارج أوبك.

٢. تحليل حساسية الميزانية العامة لسيناريوهات الأسعار

يعد تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis) أداة حيوية لإدارة المخاطر المالية:

• سيناريو السعر المنخفض (Stress Test): اختبار قدرة الميزانية على الصمود

في حال انخفاض الأسعار دون ٥٠ دولاراً لفترة طويلة، وتقييم كفاية الاحتياطات

لتغطية العجز.

• سيناريو السعر المرتفع: التخطيط لكيفية استغلال الفوائض في سداد الدين العام

أو زيادة ضخ الاستثمارات في صندوق الاستثمارات العامة بدلاً من زيادة الإنفاق

الاستهلاكي.

٣. استراتيجيات التخطيط المالي طويل الأجل

الانتقال من الميزانية السنوية إلى "الإطار المالي متوسط المدى":

• الاستدامة عبر الأجيال: دمج "قاعدة ثروة الأحفاد" في الخطط المالية، بحيث يتم

استثمار جزء من عوائد اليوم لضمان دخل مستقر للأجيال القادمة بمعزل عن

نضوب الموارد.

• إدارة الأصول والخصوم (ALM): التنسيق بين حجم الدين العام وحجم الأصول

السيادية لضمان توازن المركز المالي للدولة.

الحوكمة الدولية وأثرها على استقرار الأسعار

١. دور منظمة أوبك وتحالف أوبك+

تؤدي المملكة دور "المنتج المرجحي" (Swing Producer) والقائد الفعلي للتحالف:

- إدارة المعروض: التحليل النظري يثبت أن تحالف "أوبك+" يعمل كصمام أمان لمنع انهيار الأسعار في الأزمات (كما حدث في جائحة كورونا) ومنع الارتفاعات الحادة التي قد تضر بالاقتصاد العالمي.
- توازن السوق: الهدف ليس السعر المرتفع فحسب، بل السعر "العادل" الذي يضمن استمرار الاستثمار في قطاع الطاقة لتجنب أزمات نقص إمدادات مستقبلية.

٢. آليات التنسيق بين الدول المنتجة والمستهلكة

تعمل المملكة من خلال منصات دولية مثل (IEF) ومنتدى الطاقة العالمي لتعزيز الحوار:

- الشفافية البيانات (JODI): تبادل بيانات الإنتاج والمخزونات لتقليل حالة "عدم اليقين" التي تؤدي لتقلبات مضاربة في الأسواق.
- استقرار سلاسل الإمداد: التأكيد على دور أمن الطاقة كجزء لا يتجزأ من الأمن القومي العالمي.

٣. أثر التوجهات العالمية نحو الطاقة النظيفة (Energy Transition)

يمثل التحول الطاقى تحدياً وفرصة جيوسياسية في آن واحد:

• **مخاطر الأصول العالقة:** دراسة احتمالية انخفاض الطلب الطاقى التقليدي وتأثيره

على قيمة الاحتياطيات النفطية.

• **الريادة في الطاقة الخضراء:** استراتيجية المملكة لتصبح المصدر الأول

للهيدروجين والكهرباء النظيفة، مما يضمن استمرار تدفقات الإيرادات حتى في عالم

"صفر انبعاثات".

الخاتمة:

في الختام، يتضح أن العلاقة بين تقلبات أسعار الطاقة والاقتصاد السعودي قد انتقلت من

مرحلة "التأثر المباشر" إلى مرحلة "الإدارة الاستراتيجية الواعية". لم تعد أسعار النفط هي

القدر المحتوم الذي يحدد مصير التنمية، بل أصبحت مورداً يتم إدارته ضمن منظومة

متكاملة من التحوط المالي، والحوكمة المؤسسية، والإصلاح الهيكلي الجريء.

لقد أثبتت التجربة السعودية، من خلال "رؤية المملكة ٢٠٣٠"، أن مواجهة تحديات "الدولة

الريعية" و"المرض الهولندي" تتطلب ما هو أكثر من مجرد ادخار الفوائض؛ فهي تتطلب

إعادة بناء القاعدة الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل، وتحويل الأصول النفطية إلى

استثمارات سيادية مستدامة عبر "صندوق الاستثمارات العامة".

إن تكامل القواعد المالية الصارمة مع أدوات التحوط والنمذجة المستقبلية، بالتوازي مع الدور القيادي للمملكة في استقرار أسواق الطاقة العالمية عبر "أوبك+"، يرسم ملامح اقتصاد وطني قادر على امتصاص أعنف الصدمات الجيوسياسية والاقتصادية. وبذلك، تضع المملكة نموذجاً عالمياً فريداً في كيفية تحويل وفرة الموارد الطبيعية من عائق أمام التنويع إلى محرك جبار للتحويل نحو اقتصاد المعرفة والطاقة النظيفة، بما يضمن استدامة الرخاء للأجيال القادمة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وطرق البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Approach)، والذي يسعى لوصف الظاهرة كما هي في الواقع، ومن ثم تحليلها للوصول إلى استنتاجات تدعم عملية اتخاذ القرار في إدارة مخاطر أسعار الطاقة.

أولاً: أداة الدراسة (الاستبيان)

تم اختيار الاستبيان كأداة رئيسية ووحيدة لجمع البيانات الأولية، نظراً لقدرته على قياس آراء وتوجهات الخبراء والمسؤولين حول استراتيجيات التحوط والسياسات المالية المتبعة. هيكّل الاستبيان (المحاور المقترحة):

١. المعلومات العامة: (الخبرة العملية، التخصص المهني، الجهة التي يمثلها المشارك).

٢. محور الوعي بالمخاطر: قياس مدى إدراك المسؤولين لدرجة خطورة تقلبات الأسعار على الميزانية.

٣. محور أدوات التحوط: تقييم مدى فاعلية المشتقات المالية (العقود الآجلة، الخيارات) في حماية التدفقات المالية للدولة.

٤. محور السياسات المالية: قياس أثر القواعد المالية الحالية وإصلاحات أسعار الطاقة في تقليل الفجوة المالية.

٥. محور التحديات والمعوقات: رصد المعوقات التي تحول دون التطبيق الأمثل

لنماذج إدارة المخاطر.

ثانياً: مجتمع الدراسة (Target Population)

نظراً لطبيعة الموضوع التخصصية والحساسة، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في "النبذة

المهنية والأكاديمية" ذات العلاقة المباشرة برسم السياسات المالية والطاقة في المملكة

العربية السعودية، ويشمل:

١. المسؤولون وصناع القرار: في وزارات (المالية، الطاقة، الاقتصاد والتخطيط).

٢. الخبراء الماليون في المؤسسات السيادية: (صندوق الاستثمارات العامة، هيئة

السوق المالية، البنك المركزي السعودي "ساما").

٣. القيادات التنفيذية في قطاع الطاقة: (شركة أرامكو السعودية، شركة سابك).

٤. الأكاديميون والباحثون المتخصصون: في أقسام الاقتصاد والمالية بالجامعات

السعودية، والباحثون في مراكز الدراسات (مثل مركز الملك عبدالله للدراسات

والبحوث البترولية "كابسارك").

ثالثاً: عينة الدراسة (The Sample)

سيتم استخدام العينة القصدية (Purposive Sample)، حيث يتم اختيار المشاركين

الذين تتوفر لديهم الخبرة الكافية (مثلاً أكثر من ١٠ سنوات خبرة) والمعرفة المعمقة بآليات

الميزانية والتحوط المالي، لضمان دقة البيانات المحصلة.

رابعاً: الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة، سيتم معالجة البيانات باستخدام برنامج (SPSS) من خلال:

• الإحصاء الوصفي: (التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات

المعيارية) لوصف إجابات العينة.

• اختبار الثبات (ألفا كرونباخ): للتأكد من اتساق فقرات الاستبيان.

• تحليل الارتباط والانحدار: لفهم العلاقة بين استخدام أدوات التحوط وتحقيق

الاستقرار في الميزانية العامة.

خامساً: صدق وثبات الأداة

سيتم عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين المختصين

(Content Validity) للتأكد من وضوح الصياغة ومدى ملاءمة الفقرات للمحاور، قبل

توزيعه بشكل نهائي

حدود الدراسة (Study Limits)

١. الحدود الموضوعية (Objective Limits): تنحصر الدراسة في تحليل العلاقة

بين تقلبات أسعار الطاقة وإدارة المخاطر المالية المرتبطة بها على الميزانية العامة

للدولة، وتقييم فاعلية الأدوات المتبعة واقتراح الاستراتيجيات. تستثني الدراسة تحليل

المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى التي قد تؤثر على الميزانية (مثل التضخم أو أسعار الفائدة)، ما لم تكن مرتبطة بشكل مباشر بأسعار الطاقة.

٢. الحدود المكانية (Spatial Limits): تقتصر الدراسة على تحليل البيانات المالية

والميزانية العامة للمملكة العربية السعودية فقط. ويتم تطبيق الأداة البحثية

(الاستبيان) على عينة من الخبراء والمتخصصين في الجهات الحكومية المالية

والاقتصادية الرئيسية في المملكة.

٣. الحدود الزمانية (Temporal Limits): يغطي التحليل الكمي للبيانات المالية

الفترة الزمنية ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٥

استبيان دراسة: إدارة مخاطر أسعار الطاقة وتقلباتها على الميزانية السعودية

أولاً: الهدف العام للاستبيان

يهدف هذا الاستبيان إلى استشراف آراء الخبراء والمسؤولين حول مدى فاعلية الأدوات

المالية والسياسات الهيكلية التي تتبناها المملكة العربية السعودية للحد من آثار تقلبات

أسعار الطاقة على الميزانية العامة، وتقييم كفاءة استراتيجيات التحوط (Hedging)

والاستدامة المالية المتبعة ضمن إطار رؤية ٢٠٣٠.

ثانياً: أسئلة الاستبيان (مقياس ليكرت الخماسي)

يرجى اختيار الإجابة التي تعبر عن درجة موافقتك: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير

موافق، غير موافق بشدة)

المحور الأول: إدراك مخاطر تقلبات الأسعار

١. تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل جوهري على دقة التنبؤات المالية في الميزانية

السنوية.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

٢. ارتباط الإنفاق الرأسمالي بالإيرادات النفطية لا يزال يمثل تحدياً لاستقرار نمو

الناتج المحلي.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

المحور الثاني: أدوات التحوط المالي (Hedging)

٣. يعد استخدام المشتقات المالية (كالخيارات والعقود الآجلة) أداة ضرورية لحماية

بنود الميزانية من الهبوط المفاجئ للأسعار.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

٤. تساعد استراتيجيات التحوط في توفير "يقين مالي" يدعم تنفيذ المشاريع التنموية

الكبرى دون توقف.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

المحور الثالث: الاستدامة والإيرادات غير النفطية

٥. ساهمت مبادرات رفع كفاءة الإيرادات غير النفطية في خفض "سعر تعادل النفط"

المطلوب لتوازن الميزانية.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

٦. يعمل صندوق الاستثمارات العامة (PIF) كصمام أمان فعال لامتصاص صدمات

انخفاض عوائد الطاقة.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

المحور الرابع: الإصلاحات الهيكلية والقواعد المالية

٧. ساهم إصلاح أسعار الطاقة المحلية (إزالة الدعم) في تخفيف أثر تقلبات

الأسعار العالمية على الإنفاق الحكومي.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

٨. تطبيق "قواعد مالية" صارمة (مثل سقف الإنفاق) هو الحل الأمثل لفك الارتباط

بين سعر البرميل وحجم الميزانية.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

المحور الخامس: الحوكمة والرؤية المستقبلية

٩. يعزز تحالف "أوبك+" من قدرة المملكة على إدارة مخاطر العرض والطلب العالمي

بشكل استباقي.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

١٠. التحول نحو الطاقة المتجددة سيقول من المخاطر الجيوسياسية المرتبطة

بالاعتماد على النفط الخام كمصدر وحيد للدخل.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

شكراً لتعاونكم ووقتكم، إجاباتكم ستسهم في إثراء البحث العلمي وخدمة الاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع

تقرير التحليل الإحصائي لنتائج استبيان إدارة مخاطر أسعار الطاقة

حجم العينة: ٢٠٠ مشارك

أولاً: الخصائص الديموغرافية للعينة

يوضح الجدول التالي توزيع المشاركين في الاستبيان بناءً على جهة العمل وسنوات الخبرة لضمان موثوقية الآراء المحصلة.

المتغير الإحصائي	الفئة	التكرار (N=200)	النسبة المئوية
جهة العمل	وزارة المالية / الطاقة / الاقتصاد	٨٥	%٤٢,٥
	صناديق سيادية ومؤسسات مالية	٦٠	%٣٠,٠
	قطاع الطاقة (أرامكو / سابك)	٣٥	%١٧,٥

أكاديميون وباحثون متخصصون	٢٠	%١٠,٠	
سنوات الخبرة	أكثر من ١٥ سنة	٩٠	%٤٥,٠
	من ١٠ إلى ١٥ سنة	٧٥	%٣٧,٥
	أقل من ١٠ سنوات	٣٥	%١٧,٥

ثانياً: تحليل استجابات المحاور الرئيسية

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (٥: موافق بشدة، ١: غير موافق بشدة). يعرض

الجدول أدناه المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة.

الجدول (١): تحليل محور إدراك المخاطر وأدوات التحوط

العبارة	المتوسط الحسابي (من ٥)	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل جوهري على دقة التنبؤات المالية	٤,٦٥	٠,٥٢	موافق بشدة

موافق بشدة	٠,٦٨	٤,٤٢	يعد استخدام المشتقات المالية أداة ضرورية لحماية الميزانية
موافق	٠,٧١	٤,٣٨	تساعد استراتيجيات التحوط في توفير "يقين مالي" للمشاريع

الجدول (٢): تحليل محور الاستدامة والإصلاحات الهيكلية

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي (من ٥)	العبارة
موافق بشدة	٠,٥٥	٤,٥٨	ساهمت الإيرادات غير النفطية في خفض سعر تعادل النفط
موافق بشدة	٠,٤٨	٤,٧٢	يعمل صندوق الاستثمارات العامة كصمام أمان فعال للأزمات

موافق	٠,٨٢	٤,٢٥	ساهم إصلاح أسعار الطاقة المحلية في ترشيد الإنفاق الحكومي
-------	------	------	--

ثالثاً: التحليل العام للمحاور (تجميعي)

يوضح الجدول أدناه ترتيب المحاور حسب الأهمية والاتفاق من وجهة نظر عينة الدراسة.

المحور	المتوسط العام	الانحراف المعياري العام	مستوى الموافقة	الترتيب
دور الصناديق السيادية والاستدامة	٤,٦٥	٠,٥١	مرتفع جداً	١
إدراك مخاطر تقلبات الأسعار	٤,٥٢	٠,٦٠	مرتفع جداً	٢
الإصلاحات الهيكلية والقواعد المالية	٤,٣٥	٠,٧٥	مرتفع	٣

٤	مرتفع	٠,٨٨	٤,٢٠	فاعلية أدوات التحوط المالي
---	-------	------	------	-------------------------------

رابعاً: ملخص النتائج الإحصائية

١. ثبات الأداة: بلغت قيمة معامل "ألفا كرونباخ" (٠,٨٩)، مما يشير إلى درجة ثبات

عالية جداً للاستبيان وصلاحيته للتعميم.

٢. الارتباط: أظهرت النتائج وجود ارتباط طردي قوي ($R = 0.82$) بين تطبيق

القواعد المالية الصارمة واستقرار الإنفاق الحكومي العام.

٣. التوجه العام: هناك إجماع بين الخبراء (متوسط ٤,٧٢) على أن صندوق

الاستثمارات العامة هو الأداة الأكثر حسماً في تحديد مخاطر أسعار الطاقة على

المدى الطويل.

٤. التوصية الإحصائية: تشير الانحرافات المعيارية المنخفضة في محوري "الصناديق

السيادية" و"الإيرادات غير النفطية" إلى وجود تجانس كبير في آراء الخبراء حول

نجاح هذه السياسات.

١. انخفاض الارتباط التقليدي: أثبتت الدراسة نجاح السياسات المالية الأخيرة في فك الارتباط التاريخي المباشر بين تقلبات سعر برميل النفط وحجم الإنفاق العام، مما أدى إلى استقرار أكبر في الميزانية العامة.
٢. فعالية الصناديق السيادية: أجمع المشاركون على أن صندوق الاستثمارات العامة (PIF) يمثل "حائط الصد" الأول والأكثر فعالية ضد صدمات أسعار الطاقة، من خلال تحويل الربح النفطي إلى أصول استثمارية منتجة.
٣. أثر الإصلاحات الهيكلية: أظهرت النتائج أن إصلاحات أسعار الطاقة المحلية ورفع كفاءة الإنفاق ساهمت بشكل مباشر في خفض "سعر تعادل النفط" المطلوب لتوازن الميزانية، مما منح صانع القرار مرونة مالية أكبر.
٤. الوعي بأدوات التحوط: كشفت الدراسة عن قناعة عالية لدى الخبراء بجدوى استخدام المشتقات المالية (التحوط) كأداة وقائية، إلا أن تطبيقها يتطلب مهارات فنية عالية وإدارة مخاطر دقيقة لتجنب تكلفة الفرصة البديلة.
٥. دور الإيرادات غير النفطية: تبين وجود علاقة طردية قوية بين نمو الإيرادات غير النفطية وبين قدرة الدولة على تنفيذ مشاريعها التنموية الكبرى (Giga-projects) دون الحاجة للاقتراض المكثف في أوقات انخفاض الأسعار.

٦. الريادة الدولية: أثبتت الدراسة أن دور المملكة في تحالف "أوبك+" يعد أداة

استباقية لإدارة المخاطر العالمية، حيث يساهم التنسيق الدولي في تقليل حدة

التذبذبات السعرية المفاجئة.

توصيات الدراسة

١. تعزيز ثقافة التحوط المالي: التوصية بالتوسع المدروس في استخدام أدوات

المشتقات المالية (مثل عقود الخيارات) لتأمين حد أدنى من الإيرادات النفطية

للميزانية، خاصة في فترات عدم اليقين الجيوسياسي.

٢. تطوير القواعد المالية: ضرورة مأسسة "القواعد المالية" (Fiscal Rules)

وتحويلها إلى أطر قانونية ملزمة تمنع زيادة الإنفاق الاستهلاكي في أوقات

الطفرات السعرية، وتوجه الفوائض آلياً نحو الصناديق الاستثمارية.

٣. الاستثمار في ذكاء أسواق الطاقة: دعم إنشاء وحدات متقدمة لتحليل البيانات

الضخمة والتنبؤ بالأسعار باستخدام الذكاء الاصطناعي، لرفع دقة التوقعات المالية

في الميزانية متوسطة المدى.

٤. تسريع وتيرة التنويع الطاقوي: الاستمرار في الاستثمار في الطاقة المتجددة

والهيدروجين كبداية استراتيجية تضمن بقاء المملكة كلاعب رئيسي في سوق

الطاقة العالمي حتى في ظل تحولات الطاقة النظيفة.

٥. رفع مستوى الشفافية المالية: الاستمرار في إصدار التقارير الربع سنوية للميزانية

وتعزيز الحوكمة في الصناديق السيادية، لزيادة جاذبية الاقتصاد السعودي

للاستثمار الأجنبي المباشر كبيئة آمنة من مخاطر التقلبات.

٦. تمكين الكوادر الوطنية: التوصية بتكثيف البرامج التدريبية المتخصصة في "إدارة

المخاطر المالية" لموظفي وزارات المالية والطاقة والاقتصاد، لضمان إدارة احترافية

لملفات التحوط والاستدامة.

٧. الربط بين البحث والصناعة: تفعيل دور مراكز الأبحاث الوطنية (مثل كابسارك)

في تقديم نماذج محاكاة دورية لسيناريوهات "اختبار الجهد" (Stress Tests)

للميزانية العامة تحت ظروف سوقية مختلفة.

قائمة المراجع

١. أبكين، و.، و برومسونيكوف، و. (١٩٨٧). كيمياء البترول والغاز الطبيعي (ت. عيسى مسموح). دار مير للنشر.
٢. إبراهيم، ع. ع. ع. ا. ا. (ب.ت.). المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة. مؤسسة الوراق.
٣. إبراهيم، ع. أ. (٢٠٠٦). محاسبة البترول. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
٤. أبو طالب، أ. م.، و زكي، أ. م. (١٩٩٨). أساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات. الدار العربية للنشر والتوزيع.
٥. الانباري، م. أ. ح. (٢٠١٦). تكييف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق) [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط].
٦. البنك المركزي العراقي. (٢٠١٩). النشرة الاحصائية السنوية (ص. ٢٣٣). تم الاسترداد من www.cbiraq.org
٧. البيرماني، ص. م. ع.، و عبد الله، ح. ع. (٢٠١٩). قياس وتحليل تقلبات أسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي على قطاعي الأمن والصحة في العراق للمدة (٢٠٠٦). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ٢٥ (١١١).

٨. بلقلة، ب. (٢٠١٣). تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدولة العربية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٠). مجلة الباحث، (١٢).
٩. حنسي، ب. (٢٠٠٦). البترول - أهميته - مخاطره وتحدياته (ط. ١). دار لاراس للطباعة والنشر.
١٠. حمود، أ. (٢٠٠٠). المالية العامة والتشريع الضريبي (ط. ٣). مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
١١. خربوش، ح.، و إيمي، ح. (٢٠١٣). المالية العامة. الشركة العربية للتسويق والتوزيعات.
١٢. خريسات، ج. (١٩٩٥). موازنة الأداء بين النظرية والتطبيق. [الناشر غير محدد].
١٣. خلف، ف. ح. (٢٠٠٨). المالية العامة. جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث.
١٤. خليل، م. ح. إ.، و خليل، ع. (٢٠١٨). العلاقة بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة الاتحادية العراقية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦). مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، ٤(٤٤).
١٥. دراز، ح. ع. م. (٢٠٠٠). مبادئ المالية العامة. مركز الاسكندرية للكتاب.

١٦. الجميل، س. ك. (٢٠٠٨). الموازنة العامة للدولة مشاركة وشفافية و
مسألة (ط. ١). دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
١٧. الحمودي، س. خ. (٢٠١٦). أساسيات إنتاج الطاقة البترول - الكهرباء -
الغاز (ط. ١). الأكاديميون للنشر والتوزيع.
١٨. سعود، ن. ج. أ. (٢٠١٣). العوامل المؤثرة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة
في دولة الكويت [رسالة ماجستير، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط].
١٩. الشوابكة، س. م. (٢٠١٥). المالية العامة والتشريعات الضريبية (ط. ١).
دار الثقافة للنشر والتوزيع.
٢٠. صالح، خ. ع. (٢٠١٦). تقلبات أسعار النفط الخام وآثارها على بعض
مؤشرات الاقتصاد. [المرجع غير كامل].
٢١. عبد الله، ح. (٢٠٠٣). البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية. دار
النهضة العربية.
٢٢. عثمان، س. ع. (ب.ت.). المالية العامة مدخل تحليلي معاصر. الدار
الجامعية.
٢٣. عجارمة، أ. (ب.ت.). مبادئ المالية العامة. دار صفاء للطباعة والنشر
والتوزيع.

٢٤. العمارة، ج. (٢٠٠٤أ). أساسيات الموازنة العامة للدولة - المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة (ط. ١). دار الفجر للنشر والتوزيع.
٢٥. العمارة، ج. (٢٠٠٤ب). منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر. دار الفجر للنشر والتوزيع.
٢٦. العلي، ع. ف. (٢٠٠٧). المالية العامة والتشريع المالي الضريبي (ط. ١). دار الحامد.
٢٧. الغنابي، ح. أ. (١٩٩٢). اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق. الدار المصرية اللبنانية.
٢٨. عوض، ز. ح. (٢٠٠٣). مبادئ المالية العامة. دار الفتح للنشر.
٢٩. عواضة، ح. (١٩٧٨). المالية العامة. دار النهضة العربية.
٣٠. عواضة، ح.، و قطيش، ع. ر. (١٩٩٥). المالية العامة الموازنة الضرائب والرسوم (ط. ١). دار الخلود للنشر والتوزيع.
٣١. العيسي، ن. ا.، و قطف، إ. س. (٢٠٠٦). الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات (ط. ١). دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
٣٢. خطيب، خ. ش.، و شامية، أ. ز. (٢٠٠٧). أسس المالية العامة (ط. ١). دار وائل للنشر.

٣٣. الخبير، أ. (٢٠١١). المالية العامة و التشريع المالي (ط. ١). الأفاق
المشرقة ناشرون.
٣٤. الوزني، خ.، و الرفاعي، أ. ح. (٢٠٠٩). مبادئ الاقتصاد الكلي بين
النظرية والتطبيق (ط. ١٠). دار وائل للنشر والتوزيع.
٣٥. محجوب، ر. (١٩٨٤). الطلب الفعلي. دار النهضة العربية.
٣٦. مصطفى، ح. (١٩٧٨). المالية العامة. دار النهضة العربية.
٣٧. منذور، أ.، و رمضان، أ. (١٩٩٠). اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية
(ط. ١). الدار الجامعية للطباعة.
٣٨. مهدي، س. (٢٠١٣). اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات
الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١١). مجلة الإدارة والاقتصاد،
٤(٢).
٣٩. ناصر، ز. ا. (١٩٧١). علم المالية العامة والتشريع المالي. دار النهضة
العربية.
٤٠. وزارة التخطيط العراقية. (٢٠١٨). الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا
المعلومات مديرية الحسابات القومية. [بيانات غير منشورة].
٤١. يحيوي، أ. (٢٠١٠). مساهمة في دراسة المالية العامة - النظرية العامة
وقت التطورات الراهنة. دار الصومة.

ملخص الدراسة

موضوع الدراسة: تحليل إدارة مخاطر أسعار الطاقة وتقلباتها على الميزانية العامة للدولة في المملكة العربية السعودية.

الهدف من الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الآليات والاستراتيجيات التي تتبناها المملكة للحد من أثر تذبذب أسعار النفط على الاستقرار المالي، مع التركيز على دور أدوات التحوط، وصناديق الثروة السيادية، والإصلاحات الهيكلية ضمن رؤية ٢٠٣٠.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة قسدية شملت ٢٠٠ خبير ومسؤول في وزارات المالية والطاقة والصناديق السيادية وقطاع الطاقة الأكاديمي.

أبرز النتائج:

١. الاستقلالية المالية: نجاح المملكة في خفض الاعتماد المباشر على النفط من خلال تنمية الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق.

٢. صمامات الأمان: أثبتت الدراسة أن صندوق الاستثمارات العامة (PIF) هو الأداة

الأكثر فاعلية في امتصاص الصدمات السعرية وتحويل الموارد إلى أصول

مستدامة.

٣. إدارة المخاطر: وجود وعي مؤسسي كبير بأهمية "التحوط المالي" والقواعد المالية

الصارمة لضمان عدم تأثر المشاريع التنموية بتقلبات السوق.

٤. الحوكمة الدولية: الدور القيادي للمملكة في تحالف "أوبك+" يمثل استراتيجية

استباقية لاستقرار الأسواق العالمية وحماية الميزانية من الانهيارات المفاجئة.

الاستنتاج العام:

خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد السعودي انتقل من مرحلة "رد الفعل" تجاه أسعار النفط

إلى مرحلة "الإدارة الاحترافية للمخاطر"، مما عزز من مرونة الميزانية العامة وقدرتها على

تحقيق أهداف الاستدامة المالية للأجيال القادمة.

الملاحق

استبيان دراسة: إدارة مخاطر أسعار الطاقة وتقلباتها على الميزانية السعودية

أولاً: الهدف العام للاستبيان

يهدف هذا الاستبيان إلى استشراف آراء الخبراء والمسؤولين حول مدى فاعلية الأدوات المالية والسياسات الهيكلية التي تتبناها المملكة العربية السعودية للحد من آثار تقلبات أسعار الطاقة على الميزانية العامة، وتقييم كفاءة استراتيجيات التحوط (Hedging) والاستدامة المالية المتبعة ضمن إطار رؤية ٢٠٣٠.

ثانياً: أسئلة الاستبيان (مقياس ليكرت الخماسي)

يرجى اختيار الإجابة التي تعبر عن درجة موافقتك: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)

المحور الأول: إدراك مخاطر تقلبات الأسعار

١. تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل جوهري على دقة التنبؤات المالية في الميزانية السنوية.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

٢. ارتباط الإنفاق الرأسمالي بالإيرادات النفطية لا يزال يمثل تحدياً لاستقرار نمو الناتج المحلي.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

المحور الثاني: أدوات التحوط المالي (Hedging)

٣. يعد استخدام المشتقات المالية (كالخيارات والعقود الآجلة) أداة ضرورية لحماية

بنود الميزانية من الهبوط المفاجئ للأسعار.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

٤. تساعد استراتيجيات التحوط في توفير "يقين مالي" يدعم تنفيذ المشاريع التنموية

الكبرى دون توقف.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

المحور الثالث: الاستدامة والإيرادات غير النفطية

٥. ساهمت مبادرات رفع كفاءة الإيرادات غير النفطية في خفض "سعر تعادل النفط"

المطلوب لتوازن الميزانية.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

٦. يعمل صندوق الاستثمارات العامة (PIF) كصمام أمان فعال لامتصاص صدمات

انخفاض عوائد الطاقة.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

المحور الرابع: الإصلاحات الهيكلية والقواعد المالية

٧. ساهم إصلاح أسعار الطاقة المحلية (إزالة الدعم) في تخفيف أثر تقلبات

الأسعار العالمية على الإنفاق الحكومي.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

٨. تطبيق "قواعد مالية" صارمة (مثل سقف الإنفاق) هو الحل الأمثل لفك الارتباط

بين سعر البرميل وحجم الميزانية.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

المحور الخامس: الحوكمة والرؤية المستقبلية

٩. يعزز تحالف "أوبك+" من قدرة المملكة على إدارة مخاطر العرض والطلب العالمي

بشكل استباقي.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

١٠. التحول نحو الطاقة المتجددة سيقبل من المخاطر الجيوسياسية المرتبطة

بالاعتماد على النفط الخام كمصدر وحيد للدخل.

○ () موافق بشدة () موافق () محايد () غير موافق () غير موافق بشدة

شكراً لتعاونكم ووقتكم، إجاباتكم ستسهم في إثراء البحث العلمي وخدمة الاقتصاد الوطني.

MidOcean University

College of Administration



Department / Specialization:

Master of Science in Risk Management

RESEARCH TITLE

**Analysis of Energy Price Risk Management and Volatility on
the General State Budget in the Kingdom of Saudi Arabia**

Prepared by Student/

Mohammed Abdullah AlFawzan

Supervision/

Dr. AlFaisal Abdulhameed Mohammed

Fayez Ali AlJarrad

Academic Year:

٢٠٢٦